**مقدمة الفصل الثاني :**

نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيھا دراسة وتحليل المردودية من أجل مراقبة أداء البنوك وتحديد استراتيجياتھا، حددت عدة محاور تمكن من دراسة المردودية من خلالھا، ومن خلال هذه الدراسة سيتم التطرق بنوع من التفصيل إلى المردودية حسب مركز الربح، حيث تتميز هذه المراكز بأنشطتها ذات الطبيعة المالية والتجارية، وتتحصل على النتيجة مباشرة والتي تتمثل في الفرق بين النواتج البنكية و الأعباء التي يتحملھا هذا المركز، إذن قياس المردودية باعتبار مركز الربح معيارا لذلك، يمكّن من تقسيم نتيجة البنك الكلية حسب مراكز الربح التابعة له، و تقدير كفاءة وأداء عناصر ھذه الأخيرة، وهذا ما يتطلب وضع نظام خاص لقياس و تحليل المردودية، لذالك سيتم تخصيص ھذا الفصل لدراسة نظرية متكونة من ثلاثة مباحث تتمثل في:

* المبحث الأول: مخصص لتوضيح متطلبات وضع نظام قياس المردودية البنكية حسب مراكز الربح من خلال دراسة مفهوم المردودية حسب مركز الربح الذي يتطلب تحديد مختلف النواتج و التكاليف الخاصة بكل مركز، مع تنظيم خاص يضمن فعالية التسيير و يهدف لتحديد المهام والمسؤوليات و تفويض السلطات، بالإضافة إلى وضع نظام خاص بالمحاسبة التحليلية، يمكن من معرفة تكلفة منتجاتها وخدماتها المقدمة بصفة دقيقة.
* المبحث الثاني: سيتم التطرق من خلاله لطريقتين لقياس و تحليل المردودية البنكية حسب مركز الربح، "طريقة الأرصدة الوسيطية لتسيير" و "طريقة المؤشرات والنسب" مع إعطاء تحليل يسمح بتحكم فيھا.
* المبحث الثالث: من خلال هذا المبحث سيتم دراسة تأثير توليفة من المتغيرات الداخلية و الخارجية على مردودية الأنشطة البنكية، وهذا بالإعتماد على نموذج [BOURKE1989] من خلال دراسة لمقاله المنشور في " جريدة البنوك و المالية رقم 13 سنة 1989 بإيرلندا" تحت عنوان " محددات مردودية البنوك في أوروبا، أمريكا الشمالية و أستراليا ".

**المبحث الأول : متطلبات وضع نظام قياس المردودية البنكية حسب مراكز الربح**

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق بنوع من التفصيل إلى المردودية حسب مركز الربح**.**

**المطلب الأول : مفهوم المردودية حسب مركز الربح**

 تتميز مراكز الربح بأنشطتها ذات الطبيعة المالية والتجارية، وتتحصل على النتيجة مباشرة، و التي يمكن تعريفھا كفرق بين النواتج البنكية و الأعباء التي يتحملھا هذا المركز، إذن قياس المردودية باعتبار مركز الربح معيارا لذلك، يمكّن من تقسيم نتيجة البنك الكلية حسب مراكز الربح التابعة له، و تقدير كفاءة وأداء عناصر ھذه الأخيرة.

1. **تحديد النواتج حسب مركز الربح:[[1]](#footnote-1)**

 يعبر الناتج البنكي الصافي لمركز الربح (الوكالة) عن الأداء الكلي لھذا المركز، ويعتمد في حسابه على رقم الأعمال المحقق من قبل مركز الربح، المتمثل في الفوائد المقبوضة من الزبائن أو الخزينة وكذا العمولات المحصلة، مطروحا منھا مبالغ الفوائد المدفوعة من طرف الوكالة من أجل تمويل الموارد الموضوعة تحت تصرف الزبائن .

وحسب الطريقة الكلاسيكية فإن الناتج الصافي البنكي يتكون من مستويات متداخلة متمثلة في:

* العمولات المحصلة: المرتبطة بنشاط خدمة البنك، التكاليف المنفقة من أجل دراسة الملفات، عمولات الضمان و عمولات التوظيف.
* الھامش على الفوائد: الھامش على نشاط الوساطة البنكية يحسب بطرح الفوائد المدفوعة من طرف البنك من الفوائد المحصلة.
* الإيرادات و الأعباء المتنوعة: أساسا ھي نواتج المحفظة المالية و عمليات ما بين البنوك و عمليات الخزينة.

 يمكن استنتاج أن تخصيص العمولات في مركز الربح يعد أمرا بسيطا نوعا ما، إلا أن تحديد الھامش على الفوائد حسب مركز الربح يعد معقدا نظرا للإختلاف في طبيعة الودائع و القروض الممنوحة.

* 1. **تحديد العمولات حسب مركز الربح[[2]](#footnote-2) :**

 العمولات المحصل عليھا من طرف البنك ھي العمولات البنكية المتمثلة في عمولات الصرف، القرض أو العمولات المالية التي تترجم في عمولات الأسھم، السندات، التسيير أو عمولات الهندسة المالية، تجمع العمولات البنكية حسب مركز الربح (الوكالة) عادة بطريقة مباشرة عكس العمولات المالية التي تحتاج إلى دراسة وتحليل مكمل من أجل تقسيمھا.

**2.1 تحديد هامش الوساطة في البنك التجاري**:

 يحتوي هامش الوساطة في البنك التجاري على هامش ثابت على الموارد والاستخدامات، وهامش عشوائي ناتج عن الفرق في المدة أو الاستحقاق ما بين الأصول والخصوم، ويعبر عن المخاطر المرتبطة بعملية التحويل( خطر السيولة + خطر الصرف + خطر أسعار الفائدة)، والتي تتوقف تكلفتها على كفاءة إدارة الأصول والخصوم "ALM" في تسيير مثل هذه المخاطر، وفيما يلي شكل يبرز مختلف مكونات هامش الوساطة في البنك.

**الشكل رقم(04): مكونات هامش الوساطة في البنك**

**هامش الوساطة**

هامش التحويل

الهامش التجاري

هامش على

خطر السيولة

هامش على

خطر الصرف

هامش على

خطر الفائدة

هامش على

الاستخدامات

هامش على

الموارد

**المصدر:** **M. ROUACH, Le Contrôle de Gestion Bancaire et Financier, Banque Edition, 3éme édition, Paris, 1998, P.130**

**1.2.1 الهامش التجاري:**

ويساوي إلى مجموع كل من الهامش التجاري على الموارد، والهامش التجاري على الاستخدامات.

* **الهامش التجاري على الموارد**:ويمثل الفرق بين سعر التنازل الداخلي للأموال ( سعر بيع الموارد إلى الخزينة)، وسعر الفائدة المقدم للزبائن على الودائع.
* **الهامش التجاري على الاستخدامات**:ويعبِّر عن الفرق بين سعر الفائدة المقدم للزبائن (على الاستخدامات)، وسعر التنازل الداخلي على الأموال ( سعر شراء الأموال في الخزينة الداخلية للبنك).

وعموماً يعبِّر الهامش التجاري على الموارد عن قدرة البنك في جمع الودائع بأقل من سعر الفائدة في السوق، في حين يعبر الهامش التجاري على الاستخدامات عن قدرة البنك على الإقراض بسعر أكبر من سعر الفائدة في السوق.

**2.2.1 هامش التحويل:**

 تحصل الخزينة الداخلية للبنك من خلال وظيفة تسيير الموارد (جمع الموارد بين الوحدات التجارية وإعادة توزيعها) على هامش مساوي إلى الفرق بين تكلفة الأموال المحصل عليها ومعدلات تمويل الاستخدامات، يدعى بهامش التحويل أو هامش الخزينة الداخلي، و يسمح للبنك بتغطية مخاطر التحويل (خطر السيولة، خطر الصرف، خطر أسعار الفائدة) ويحسب كالآتي[[3]](#footnote-3):

هامش التحويل=

 (الإستخدامات× سعر التنازل الداخلي للاستخدامات) – (حجم الموارد× سعر التنازل الداخلي للموارد)                              – (الاستخدامات – الموارد) × معدل الفائدة في السوق النقدي

ومجموع كل من هامش التجاري وهامش التحويل يشكل للبنك الهامش المالي للوساطة.

**3.1 التسيير الداخلي للموارد:**

 تقوم البنوك التجارية بنقل الموارد مابين الوحدات الإقتصادية، لذلك فإن نشاطها يرتكز على وظيفة التحويل، فهي بحاجة ماسة إلى وحدة مركزية تقوم بالتسيير الداخلي للموارد، وتضع الشروط الخاصة بتخصيص الأموال.

* + 1. **الخزينة الداخلية للبنك:**

 "تقوم الخزينة الداخلية للبنك بالتسيير المركزي للموارد، و كذا التخصيص الأمثل للأموال، وذلك بتجميع كافة الأموال المحصل عليها داخل مجمع الأموال « pool des fonds » والذي تكونه عن طريق شراء الأموال من مختلف الوكالات ذات الفائض، وإعادة بيعها إلى المراكز التي تسجل عجزا في ميزانياتها"**[[4]](#footnote-4)** كما يمكن للخزينة في حالة عدم كفاية الموارد الداخلية للبنك، اللجوء إلى مختلف الأسواق الخارجية لتسوية العجز في السيولة المسجل لديها، لذلك توكل مهمة إدارة السيولة في البنك إلى الخزينة الداخلية التي تضمن إنسياب الموارد نحو الإستخدامات المختلفة، إنطلاقا من مجمع الأموال الذي"يعبر عن الخزان المركزي لموارد البنك، أين يتم جمع كل الفوائض المالية للمراكز التابعة للبنك و تمويل العجز"**[[5]](#footnote-5)**

ولتشكيل هذا المجمع غالبا ما تتبع البنوك عدة طرق لربط مراكز الربح بالبنك التي يمكن أن تكون في عدة وضعيات موضحة كما يلي:

* **طريقة المجمع «pool» الوحيد[[6]](#footnote-6) :**

 من خلال هذه الطريقة، يعتبر أنه مهما يكن المورد يمكن أن يمول بطريقة غير مختلفة أي استخدام كان، وهو ما يمكن ترجمته في المخطط الموالي:

**شكل رقم(05 ) طريقة المجمع الوحيد**

الإستخدامات

الموارد

مجمع الخزينة

**MICHEL ROUACH, GERARD NAULLEAU, OP.CIT. P:113: المصدر**

 يمكن إستخلاص انعدام الصلة (الربط) بين مصدر وطبيعة الموارد (الودائع تحت الطلب أو للأجل، إقراض سندي..) ووجھة ھذه الأموال أي طبيعة استخدامها (كقروض قصيرة أو طويلة الأجل ...).

* **حالة المجمع الوحيد والتدفقات الصافية:**

 حسب هذا النظام تقوم الخزينة الداخلية بترك الحرية للوكالات التجارية في تمويل إستخداماتها من الموارد الخاصة بها، ويكمن دورها في تعديل أرصدتها (الوكالات)، بمعنى شراء الفائض من الأموال المسجل لدى الوكالات ذات الفائض، و تمويل العجز في الميزانية بالنسبة للوكالات صاحبة العجزعن طريق أسعار التنازل الداخلية "TCI "، وهي أسعار داخلية يتم تحديدها بغية تنظيم عملية نقل الأموال داخل البنك، و يبين الشكل الأتي طريقة تدفق الأموال حسب هذا النظام :

**شكل رقم(06) حالة المجمع الوحيد والتدفقات الصافية**

المجمع

المركزي

رصيد

الخزينة

موارد الوكالة

 A

إستخدامات الوكالة

A

رصيد

الخزينة

إستخدامات الوكالة

B

موارد الوكالة

 A

**Idem, P: 114 : المصدر**

 وتكمن إيجابية هذه الطريقة في سهولة تطبيقها من طرف البنوك، بحيث تقوم الخزينة بتسوية الأرصدة الخاصة بالوكالات التجارية في حال حدوث إختلال في ميزانيتها، إما بتمويل العجز في ميزانياتها أو شراء الفائض من مواردها، فإذا كان رصيد الخزينة للوكالة موجبا، فهذا يعني وجود فائض في الموارد بالنسبة للاستخدامات وهو ما يدفع إلى المجمع المركزي للخزينة، وفي حالة رصيد خزينة سالب أي عدم الكفاية في الموارد يغطى بالقطب المركزي للخزينة.

* **حالة مجمع وحيد والتدفقات الإجمالية:**

 على عكس النظام السابق، تقوم الخزينة الداخلية في نظام التدفقات الإجمالية، بجمع كافة الموارد من جميع الوكالات التجارية، بدون تمييز بين الوكالات ذات الفائض وذات العجز، وفي المقابل تتكفل بتمويل كافة إستخداماتها، فهي بذلك تعتبر الوكالات التجارية مجرد قنوات تسمح لها بجمع الموارد و إعادة إستخدامها.

**الشكل رقم(07) : حالة مجمع وحيد والتدفقات الإجمالية**

مجمعpool

الخزينة

موارد الوكالة

A

موارد الوكالة

B

إستخدامات الوكالة

A

إستخدامات الوكالة

B

**Idem, P:115 : المصدر**

 في هذه الحالة الوكالتان A و B تدفعان إلى مجمع الخزينة كل الموارد المجمعة، ولإقراض الزبائن تقوم الوكالتان بالاقتراض منه الأموال التي هما بحاجة إليها.

 يمكن هذا النظام الخزينة الداخلية للبنك، من التأثير على هيكلة الموارد و الإستخدامات الخاصة بالوكالات التجارية، و تحديد الهوامش المالية، كما يضع تحت تصرف الخزينة أداة هامة للتحكم في أسعار إستخداماتها، تسمح لها بإتباع سياسات تسعيرية تمييزية تجاه منتجات أو أسواق معينة.

* **طريقة القطب المتعدد (طريقة المجمع المتعدد): [[7]](#footnote-7)**

 طريقة القطب المتعدد تعتبر إمكانية تخصيص موارد معينة لاستخدامات معينة، والحالة الأكثر استعمالا في تخصيص الموارد للاستخدامات وفقا للآجال أي حسب مدتها، كذلك الموارد الأكثر استحقاقا أي القصيرة الأجل مثل الاقتراض من السوق النقدية أو الودائع الجارية، سوف تحول بالأولوية إلى الاستخدامات الأكثر سيولة أي قروض قصيرة الأجل، والموارد المتوسطة الأجل مثل شهادات الإيداع المصدرة لخمس سنوات تحول إلى استخدامات متوسطة الأجل. وأخيرا الموارد طويلة الأجل والأقل استحقاقا كالاقتراض السندي سوف تخصص إلى استخدامات طويلة الأجل .

 ويمكن توضيح طريقة القطب المتعدد بالشكل الموالي:

**الشكل رقم(08): حالة القطب** **المتعدد و التدفقات الإجمالية**

مجمع الخزينة

قصير الأجل

مجمع الخزينة

متوسط الأجل

موارد قصيرة

الأجل

موارد متوسطة

الأجل

موارد طويلة

الأجل

مجمع الخزينة

طويل الأجل

استخدام طويل الأجل

استخدام متوسط الأجل

استخدام قصير أجل

**المصدر Idem, P:116:**

 ھذه الطريقة تسير بنفس طريقة القطب الوحيد لكن بعد المرور بمرحلة أولية يتم فيھا فصل الموارد الطويلة، المتوسطة و القصيرة الأجل، و يتم تخصيصھا لاستخدامات مماثلة لها، ويعالج كل نوع من الموارد و الاستخدامات بنفس طريقة القطب الوحيد، أي عند حصول رصيد ايجابي يتم تجميعه في المجمع المركزي للخزينة، وفي حالة العكس يتم تغطية العجز من طرف خزينة مركز الربح.

 تتمثل الغاية من التجميع المركزي للخزينة في تخصيص موارد البنك المتعددة الآجال إلى استخدامات ھي الأخرى أكثر تنوعا من أجل تحديد ھامش على الفوائد حسب مركز الربح.

 **4.1 معدل التنازل الداخلي:[[8]](#footnote-8)**

 بعد تحديد طريقة تحويل الموارد إلى الاستخدامات، ثم قياس الأموال تبعا لإحدى الطرق السابقة، يبقى تحديد معدل التنازل الداخلي للأموال، أي المعدل الذي تستطيع الخزينة بموجبه تعويض الموارد المتأتية لها من الوحدات التجارية، وفي المقابل تسعير الأموال المستخدمة وتحديد معدلات إقراضها، هناك إمكانيتان يمكن استخدامهما لتحديد المعدل، إما المعدل الوحيد أو المعدل المتعدد.

* **المعدل الوحيد**: يتم على أساسه تسعير جميع الأموال المحصل عليها، و الأموال المقرضة
* **المعدل المتعدد**: وضعت البنوك مجموعة من المعدلات المختلفة للتنازل عن رؤوس الأموال

أي أن إختيار إحدى الطريقتين يتبع بالأساس كيفية تخصيص الأموال داخل البنك، وكيفية تشكيل مجمعات الأموال

بعد المرور بالمراحل السابقة و تحديد كل من العمولات و الھوامش على الفوائد حسب مراكز الربح، نقوم بحساب الناتج الصافي البنكي PNB بإتباع الطريقة التالية:

الناتج الصافي البنكي = نواتج الإستغلال البنكي – تكاليف الإستغلال البنكي

1. **حساب التكاليف المختلفة لمراكز الربح:[[9]](#footnote-9)**

 يعتبر حساب التكاليف حسب مراكز الربح أھم خطوة للوصول إلى حساب المردودية حسب مركز الربح، تستعمل معظم البنوك طريقة لحساب ھذه الأعباء و التي يمكن تلخيصھا في :

* تحديد الأعباء حسب المحاسبة التحليلية
* تخصيص أعباء مراكز المسؤولية (مركز الربح، مركز العملية، مراكز الخدمات و المراكز الهيكلية).
* توزيع التكاليف التشغيلية على مراكز الربح و العملية لتحليل المردودية.
* حساب تكاليف العمليات.
1. **حساب المردودية لمراكز الربح:[[10]](#footnote-10)**

 يكون قياس مردودية مركز الربح بوضع حساب الإستغلال الذي يجمع و يوضح النواتج و الأعباء للمركز المعني.

* حساب الإستغلال:

الجدول رقم 04 : حساب الإستغلال لمركز الربح

|  |  |
| --- | --- |
| الأعباء | النواتج |
| الفوائد الدائنةأعباء الخدمات العامةأعباء خاصةتكلفة عجز الأموال | الفوائد المدينةالعمولاتإيرادات فائض الأموالعناصر أخرى |

 ربح أو خسارة

**Idem, P: 155 : المصدر**

تسجل في النواتج المقبوضات المحصلة عن الإستخدامات أو تقديم خدمات لمراكز أخرى، أو عائد فائض الإستغلال الذي يظھر عندما يقرض مركز الربح القطب المجمع للأموال بواسطة معدل التنازل الداخلي.

 وتسجل في الأعباء كل نفقات المركز (الفوائد الدائنة للزبائن) أو شراء خدمات من مراكز أخرى، وكذا أجور المستخدمين وكذلك تكلفة الإقتراض من القطب في حالة عجز في الأموال،

من جدول حساب الإستغلال المجمع للنواتج و الأعباء في المركز فإن الربح أو الخسارة الناتجة سوف تقارن مع الأموال التي تم استعمالھا.

ربح أو خسارة

الأموال المستخدمة

ومنه فإن حساب مردودية مركز الربح تكون حسب العلاقة :

**المطلب الثاني: الهيكــل التنـظيمي للبـنـك**

 نظرا لخصوصية و تعقد الأنشطة البنكية، يستوجب تنظيم خاص يضمن فعالية التسيير و يهدف لتحديد المهام والمسؤوليات و تفويض السلطات، وكيفية تطبيقها على مستوى البنك بالإضافة إلى تحديد البيانات اللازمة لتحليل التكاليف و النتائج، وبناء على هذا فالبنك ملزم على اختيار الهيكل التنظيمي المناسب لتحقيق الأهداف المسطرة.

1. **تقسيم البنك إلى مراكز مسؤوليات:[[11]](#footnote-11)**

 نظر لطبيعة الأنشطة الاقتصادية للبنك يمكن تقسيمها إلى مراكز تحليل (مديريات، مصالح، وحدات ....) و تتميز باختلاف طبيعة أنشطتها.

و يمكن تعريف مركز مسؤولية تحليلي كوحدة إدارية متكونة من :

* مسؤول
* مجموعة من الوسائل المادية والبشرية
* إستقلالية نسبية في اتخاذ القرار (بتفويض السلطات)

ويمكن التميز بين ثلاث مراكز المسؤوليات :

* مراكز الربح
* مراكز التكلفة
* مراكز الدخل

**الشكل رقم(9):الهيكل التنظيمي لمراكز المسؤوليات**

مراكز المسؤولية

مراكز الربح

مراكز الدخل

مراكز التكلفة

مراكز الهيكلية

مراكز الدعم

مراكز العملية

**المصدر:39 M. Rouach & G. Naulleau, OP.CIT. P**

* 1. **مراكز الربح:**

 متمثلة في الهياكل التي تقوم بأنشطة ذات طابع مالي أو تجاري، والمنتجة لإيرادات مباشرة تدخل ضمن ناتج الإستغلال الخام، بحيث يتمثل ناتج الإستغلال الخام في الفرق بين النواتج البنكية (فوائد الدائنة على الزبائن أو الخزينة أو العمولات...) والأعباء البنكية (الفوائد المدينة...)، ويعبر عن الأداء العام لمركز الربح حسب مساهمته في الناتج الصافي الإجمالي للبنك، ويعتبر رئيس مركز الربح المسؤول الأول والمباشر على مستوى النشاط والأرصدة الوسيطة للتسيير الخاصة بالمركز.

تتمثل مراكز الربح أساسا في:

* الوكالات
* الخزينة
* مديرية العلاقات الدولية

2.2 **مراكز التكلفة :**

 تتمثل في الوحدات التسييرية التي لاينتج عنها إلا التكاليف مقابل تحقيق خدامات أو منتجات، لذا يتوجب على المسؤول المسير لهذه الوحدات التحكم في التكاليف، و إحترام الميزانية العامة لتكاليف التشغيل، في قطاع البنوك يمكن التمييز بين عدة مراكز :

* المراكز التنفيذية ( العملية ):

هي مراكز تقوم بخدمات محددة تتسم بالتكرار والنمطية (كالتحويلات، تحصيل الشيكات..)، عليه يمكن تحديد الموارد اللازمة لنشاطها و تحديد تكلفة العملية الواحدة، بناءا على نظام فوتره داخلي يمكن من تحديد تكلفة كل مركز مستقبل.

* مراكز الدعم (المساعدة):

 هيمراكز تقوم بخدمات محددة (حسب الفئة ومركز الإستقبال) غير متكررة، لذلك يصعب تحديد تكلفة العملية مقارنة بالمراكز التنفيذية، لذلك يتم الإعتماد على الفوتره الداخلية لتحديد تكلفة المراكز المستقبلة، بناءا على وحدات عمل معرفة كوحدات لقياس نشاط المركز المستقبل، لهذا تعتبر مراكز الدعم كمراكز مساعدة توفر خدمات مختلفة، تتمثل في الخدمات العامة كالإعلام الآلي، الدراسات والتطوير، الصيانة، التسويق... الخ.

* مراكز الهيكلية:

تتمثل في الأنشطة العامة الخاصة بالمراقبة والتنسيق، أي خدمات المديريات العامة كالتدقيق ومراقبة التسيير، المحاسبة...الخ. تقدم خدمات عامة لا يمكن تحديدها حسب المراكز المستقبلة، وبالتالي يصعب تحديد تكلفة هذه الخدمات بالفوتره الداخلية أو الإعتماد على وحدات عمل، لذا يتم الإعتماد على مراقبة التسيير، الذي يقوم بتوزيع تقريبي بناءا على مفاتيح توزيعية منطقية.

**3.2 مراكز الدخل:[[12]](#footnote-12)**

 يكون التفويض على أساس الأعباء والنشاط العام، فعلى المسؤول الحفاظ على إلتزاماته المتعلقة بمستوى حجم النشاط مع احترام ميزانية التشغيل.

**المطلب الثالث: وضع نظام المحاسبة التحليلية**

 لمسايرة البنك لتطورات وتلبية خدامات الزبائن المتنامية، في ضل المنافسة التي تفرض تدنية الهامش الربحي على هذه الخدامات، يستوجب على البنك وضع نظام خاص بالمحاسبة التحليلية، يمكن من معرفة تكلفة منتجاتها وخدماتها المقدمة بصفة دقيقة.

1. **المحاسبة التحليلية في البنوك :**

 توفر المحاسبة العامة معلومات دقيقة على مبيعات المؤسسة، التكاليف المتحملة، بالإضافة إلى معرفة النتيجة، و يكون تصنيف الأعباء حسب نوعها أي:

المشتريات + المشتريات الأخرى والأعباء الخارجية + الضرائب + الأجور

+ الأعباء الإجتماعية + مخصصات الإهلاك +الأعباء مالية +الأعباء الإستثنائية.

مجموعة التكاليف =

 فالمعلومات الناتجة عن المحاسبة العامة، تساعد على اتخاذ القرار كتخفيض الأعباء المالية أو الأجور...إلخ، و لا تسمح باتخاذ قرار عملي (كتخفيض، تطوير أو حتى إلغاء منتوج معين)، بإعتبار أن نتيجة المؤسسة تكون إجمالية، وهذا راجع لتصنيف الأعباء حسب طبيعتها، دون معرفة المنتوج الذي يتحمل هذه التكاليف، وبالتالي لا يمكن معرفة نتيجة منتوج معين، لذلك تعتبر المحاسبة التحليلية كمكمل لتصنيف التكاليف حسب طبيعتها وفقا للتصنيف حسب المنتوج كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم 05: تصنيف الأعباء حسب المنتجات**

|  |
| --- |
| التصنيف حسب المنتوج |
|  المنتجات | المنتوج 01 | المنتوج 02 | المنتوج 03 | ......... | المنتوج ن | **المجموع** |
| رقم الأعمال (ر أ ) | ر أ 01 | ر أ 02 | ر أ 03 | ......... | ر أ ن | **مجموع ر أ** |
| تحطأ | ضرائبمصاريف العمالمخصصات الإهلاكالأعباء الماليةالأعباء الإستثنائية |  |  |  | ......... |  |  |
| مجموع الأعباء | مجموع الأعباءم 01 | مجموع الأعباءم 02  | مجموع الأعباء03م03 | ....... | مجموع الأعباءم ن | **مجموع الأعباء** |
| النتيجة | نتيجة م 01 | نتيجة م 02 | نتيجة م 03 |  | نتيجة م ن | **النتيجة الإجمالية** |

**المصدر: François POTTIER, Analyse des coûts, p 7**

 وفقا لحجم وطبيعة منتجات المؤسسة يتم وضع النظام المناسب و الملائم، الذي يمكن من معرفة دقيقة للتكلفة و النتيجة حسب المنتوج حتى و إن لم يفرض القانون ذلك، هذا الغياب القانوني للمحاسبة التحليلية يسمح لمراقب التسيير على مستوى البنك، من إيجاد الصيغة اللازمة لتأقلمها مع خصائص النشاط البنكي.

1. **مدخلات المحاسبة التحليلية:**

 يعتمد نظام تحليل التكاليف على المحاسبة العامة التي يفرضها القانون على كل المؤسسات لمعرفة الأعباء، وتصنيفها حسب طبيعتها مع الإعتماد على بعض التعديلات الخاصة بالأعباء الإضافية والأعباء غير المعتبرة.

* **الأعباء الإضافية:**

تتمثل في الأعباء التي لا تأخذها المحاسبة العامة بعين الإعتبار، ويعتبرها مراقب التسيير ضمن أعباء المحاسبة التحليلية بإعتبارها ضمن أعباء تكلفة العائد على المنتجات، ومن بين الأعباء الإضافية نذكر على سبيل المثال تكلفة الأموال الخاصة التي لا تدخل ضمن أعباء المحاسبة العامة على عكس تكلفة الديون.

* **الأعباء غير المعتبرة:**

 هي أعباء تسجل في المحاسبة العامة و لا تأخذ بعين الإعتبار في المحاسبة التحليلية لأنها غير معنية بنشاط المؤسسة في الظروف العادية، وتتمثل أساسا في التكاليف الإستثنائية وتكاليف خارج الإستغلال المتكونة أساسا من :

* الضرائب على الأرباح
* مساهمة العمال في مصاريف التوسع
* خسائر الحقوق المعدومة
* مخصصات إهلاك مصاريف التأسيس
* أعباء الإصدار
* إهلاك أعباء رفع رأس المال
1. **أهداف المحاسبة التحليلية:**

تهدف المحاسبة التحليلية إلى:

* معرفة تكاليف مختلف أنشطة البنك
* تحديد قواعد لتقييم بعض عناصر ميزانية البنك
* تحليل النتائج بحساب تكاليف المنتجات والخدمات ومقارنتها بالعوائد الناتجة عنها
* إعداد التنبؤات الخاصة بأعباء ونواتج الإستغلال (موازنة الإستغلال)
* متابعة الإنجازات وتفسير الإنحرافات (مراقبة التكاليف والموازنات)
1. **أسس نظام المحاسبة التحليلية:**

 وضع نظام للمحاسبة التحليلية على مستوى البنوك يكون باختيار الهيكل التنظيمي المناسب، المقسم لمراكز مسؤوليات، مع تحديد وحدات نشاط لكل مركز، و الإعتماد على معلومات قاعدية خاصة بكل مركز.

* **تقسيم الأعباء على مراكز مسؤوليات:**

يتمثل المبدىء في تقسيم الأعباء على مراكز المسؤوليات قبل تصنيفها حسب المنتوج، بناءا على وحدات نشاط خاصة بكل مركز، وعلى أساس هذا التوزيع يتم تحديد الأعباء غير المباشرة للمنتجات.

* **وحدات النشاط:**

تعرف وحدة نشاط لمركز المسؤولية كوحدة قياس لنشاطه، ويعبر عنها وفقا لعدة عوامل (الزمن، الوزن، النوعية، الحجم...الخ)، بحيث تكون أكثر ارتباط بتطور تكاليفه الخاصة، تسمح بالقيام بتوزيع تكاليف مركز مسؤولية على مراكز أخرى أو على منتجات لهذا من الضروري تحديد تكلفة وحدة نشاط.

* **المعلومات القاعدية:**

تتمثل من جهة في المعلومات النقدية حسب أصلها المحاسبي، تمكن من معرفة تكاليف خلال الفترة الزمنية المحددة، ومن جهة أخرى في معلومات كمية متمثلة في التدفقات المادية بين مختلف المراكز.

**المبحث الثاني: منهجية قياس و تحليل مردودية البنك حسب مركز الربح**

 سيتم التطرق من خلال هذا المبحث، لطريقتين لقياس و تحليل المردودية البنكية حسب مركز الربح، والمتمثلة في "طريقة الأرصدة الوسيطية لتسيير" و "طريقة المؤشرات و النسب".

**المطلب الأول:طريقة الأرصدة الوسيطية للتسيير لقياس و تحليل مردودية البنك حسب**

**مركز الربح**

 تعتمد طريقة الأرصدة الوسيطية للتسيير على الإيرادات و التكاليف التي تظهر في جدول حسابات النتائج فلھذه الطريقة ميزتان، الأولى كونھا موظّفة باستمرار (مستنتجة من جدول النتائج) و كذلك تسمح بتحليل الهيكلة العامة لجدول حسابات النتائج كميزة ثانية**[[13]](#footnote-13)**.

**شكل رقم :(10)طريقة الأرصدة الوسيطة للتسيير**

**الناتج الصافي البنكيPNB**

(-)

 التكاليف العامة

 **ناتج الإستغلال الإجمالي RBE**

(-)

 علاوات المخاطرة

**نتيجة الإستغلال RB**

(+)/(-)

 إيرادات/ تكاليف

**النتيجة الصافيةRN**

**SYLVIE COUSSERGUES, 2eme édition, OP.CIT. P : 111: المصدر**

1. **الناتج الصافي البنكي"PNB " :**

 يعتبر الناتج الصافي من أهم الركائز لتشخيص مردودية الأنشطة البنكية، باعتباره مؤشر للهامش الناتج عن النشاط البنكي، إذ يعبر عن القيمة المضافة للبنك، ويتمثل في الفارق بين إيرادات و تكاليف الإستغلال البنكي.

 **الناتج الصافي البنكي PNB =** إيرادات الإستغلال البنكي ــــ تكاليف الإستغلال البنكي

و يتكون الناتج الصافي البنكي من ثلاثة مركبات :

* الھامش على الفوائد (الهامش المالي):

ھذا العنصر يخص بصفة كبيرة نشاط الوساطة المالية و الذي يسمى أحيانا بھامش الوساطة البنكية، إذ يتمثل في الفرق بين الفوائد المحصلة عن الزبائن و الفوائد المدفوعة من طرف البنك على الودائع .

* العمولات الصافية:

 تتمثل العمولات الصافية في الرصيد الناتج عن الفرق بين العمولات المحصلة و العمولات المدفوعة، التي تعتبر كمقابل عن الخدمات البنكية المقدمة أو المستعملة من طرف البنك، و تكون إما في شكل عمولات بنكية كالعمولات المحصلة عن عمليات: التحويل، القروض، الصندوق...الخ أو في شكل عمولات مالية مرتبطة بتسيير القيم المنقولة.

* إيرادات و تكاليف مختلفة:

 مرتبطة أساسا بنشاط السوق المالي(السندات و منتجات مشتقة) و تعبر عن نشاط اللاوساطة التي انتهجته البنوك حديثا.

كما يعتبر الناتج الصافي البنكي كأعلى ربح للبنك و هذا راجع لعدم احتساب :

* التكاليف التشغيلية وھي الوسائل المستعملة من طرف البنك لتأدية نشاطاته.
* علاوة المخاطرة الخاصة بمخاطر القرض أو بالحقوق المشكوك في تحصيلھا ما عدا مؤونات تغطية الفوائد الغير مسددة.
* الضريبة على أرباح الشركات.

وبهذا يستنتج أن الناتج الصافي البنكي ھو الھامش الإجمالي المحقق من النشاط البنكي.

* 1. **أثر مخاطر البنوك على الناتج الصافي البنكي:**

إن الناتج الصافي البنكي يتأثر بحدوث بعض مخاطر و بالخصوص:

* مخاطر القرض:

 في حالة عدم قدرة الزبون على تسديد الفوائد تخصص مؤونات لھا، وبتالي تحذف من الناتج الصافي البنكي قبل أن تسجل في حساب فوائد غير مسددة، وعليه فإن الناتج الصافي البنكي لا يتأثر بتكلفة رأس المال في تقسيم مخاطر البنك و كذا زيادة المؤونات على الحقوق المشكوك في تحصيلھا وإنما يتأثر بالفوائد غير المسددة.

* مخاطر السعر:

ھذه المخاطر تؤثر على نشاط الوساطة المالية و نشاط السوق المالي، فيما يخص أثرھا على الوساطة المالية فالناتج الصافي البنكي يتأثر بحدوث:

* خطر معدل الفائدة وذلك بتغير الھامش بين معدل الفائدة على الديون وكذا معدل الفائدة على الحقوق.
* خطر سعر الصرف وذلك كون الأصول و الخصوم المقيمة بالعملات الأجنبية تحول إلى العملة المحلية في عمليات غلق الحساب لذلك يمكن أن تؤثر على تكاليف و إيرادات الإستغلال.

أما بالنسبة للنشاط المالي فإن الناتج الصافي البنكي يتأثر بحدوث مخاطر السعر (تغير قيمة أصل مالي في السوق) لأن كل الأصول المسجلة في محفظة البنك (سند، سھم و أدوات مشتقة) سيتم إعادة تقييمھا بقيمة السوق في عملية غلق الحسابات.

* مخاطر السيولة:

يمكن الإشارة إلى صعوبات إعادة تمويل البنك فھي تؤثر على الناتج الصافي البنكي بصفة مباشرة لارتفاع تكلفتھا.

1. **النتيجة الإجمالية للإستغلالRBE :**

 تعتبرالنتيجة الإجمالية للإستغلال كرصيد يبين الهامش الناتج عن نشاط البنك بعد الأخذ بعين الإعتبار التكاليف العامة للإستغلال (التكاليف التشغيلية)، وتحسب النتيجة الإجمالية للإستغلال إنطلاقا من الناتج الصافي البنكي بطرح جميع التكاليف العامة بالمفهوم الواسع.

**النتيجة الإجمالية للإستغلال = الناتج الصافي البنكي ــــ** التكاليف العامة الإستغلال

 **RBE PNB** بالمفهوم الواسع

* **التكاليف التشغيلية العامة بالمفهوم الواسع :**

 تشمل التكاليف التشغيلية العامة للإستغلال والتي تظم تكاليف الموظفين و كذا التكاليف الإدارية الأخرى، بالإضافة إلى مخصصات الإهلاك و المؤونات على الأصول المادية و المعنوية.

 تبين النتيجة الإجمالية للإستغلال الثروة الصافية المنتجة بعد تغطية كل التكاليف الضرورية للإنتاج (تكاليف التشغيلية)، إنطلاقا من الثروة الإجمالية المتمثلة في الناتج الصافي البنكي، فھذا الرصيد يقدم مؤشر جزئي عن إمكانية تحقيق البنك لنتيجة إيجابية، وهذا قبل إحتساب علاوة المخاطرة، ويمكن تطوير أهمية النتيجة الإجمالية للإستغلال عن طريق حساب رصيدي نتيجة الإستغلال و النتيجة الجارية قبل الضريبة.

1. **نتيجة الإستغلال RE:**

 يعتبر رصيد نتيجة الإستغلال مؤشر هام لدراسة أداء البنك، باعتباره الهامش المحقق على الأنشطة الجارية وهذا بالأخذ بعين الإعتبار إحتساب علاوة المخاطرة، إذ يتم الحصول على نتيجة الإستغلال عن طريق احتساب علاوة المخاطرة و طرحھا من النتيجة الإجمالية للإستغلال.

**النتيجة الإستغلال RE = النتيجة الإجمالية للإستغلال RBE ــــ** علاوة المخاطرة

* **علاوة المخاطرة:**

 وتتمثل في الوسائل التي يستخدمها البنك لتحكم في المخاطر، كالمؤونات على حقوق مشكوك في تحصيلھا، مؤونات مخاطر البلد، كما تسمى بمخصصات واسترجاعات لتدهور قيم الحقوق على الزبائن، وتعبر علاوة المخاطرة عن المجھود الصافي الفعلي للمؤونة (التخصيص مطروحا منه الإسترجاعات) فيما يخص مخاطر القرض، مخاطر البنك و المخاطر الأخرى، ففي ھذا الحساب ھامش عملي للتقدير الضروري للمؤونات و كذا مخاطرة تقليل المؤونة بالنسبة لكل من مخاطر البلد و القرض.

 و منه يمكن إستنتاج أن نتيجة الإستغلال ھي عبارة عن الھامش المحصل عليه من مجموع النشاطات البنكية، بعد الأخذ بعين الإعتبار التكاليف التشغيلية العامة و كذا الخسائر (المتوقعة أو المحققة)، فھذا الرصيد (نتيجة الإستغلال) لا يتأثر بالتنازل عن الأصول، النواتج الإستثنائية و كذا النظام الجبائي للقطاع.

1. **النتيجة الجارية قبل الضريبة:**

تتمثل في نتيجة الإستغلال مضافا إليها الفائض أو الخسارة الناتجة من التنازل عن الإستثمارات.

**النتيجة الجارية = النتيجة الإستغلال (+/ــ)** فائض/خسارة ناتجين عن

 **قبل الضريبة RE** الأصول غير المنقولة

1. **النتيجة الصافية RN :**

 النتيجة الصافية (ربح أو خسارة النشاط) هي الرصيد ناتج عن النتيجة الجارية قبل الضريبة بعد طرح النتائج الإستثنائية، الضرائب على الأرباح و كذا التخصيص أو التقليص من رأس مال المخاطرة العامة.

**النتيجة = النتيجة الجارية (+/ــ)** النتيجة الإستثنائية  **( ــ )** الضرائب **(+/ــ)** تخصيص أو تقليص من

**الصافية قبل الضريبة** على الأرباحرأس مال المخاطرة

* **النتيجة الإستثنائية:**

 ھي رصيد النواتج و التكاليف الإستثنائية الخاصة بالنشاط الجاري البنكي أو غير البنكي (الأخذ بعين الإعتبار نواتج التنازل عن الإستثمارات غير المدمجة في الإستغلال)، العناصر الإستثنائية تحمل الخصائص التالية:

* الظهور في النتيجة الصافية للنشاط بمبلغ معتبر.
* تعتبر غير عادية بالنسبة للنشاط الأساسي للمؤسسة.
* حدوثها إستثنائي (أو تكون محتملة الحدوث).
* **الضرائب على الأرباح:**

 تقسم الضرائب على الأرباح إلى ضرائب على العمليات الجارية و ضرائب على العمليات الإستثنائية، ھذا ما يسمح بحساب النتيجة الجارية بعد الضريبة.

* **تخصيص رأسمال المخاطرة:**

 لا تدخل ضمن نشاط الإستغلال الجاري، لذا تؤخذ بعين الإعتبار في حساب الضريبة ، و عليه فالنتيجة الصافية ھي رصيد يأخذ في الحسبان أثر كل العمليات الخاصة بالتسيير البنكي، المخاطرة و العمليات استثنائية الحدوث و يؤدي إلى اتخاذ قرارات ذات مميزات استثنائية.

عموما إن الأرصدة الوسيطية للتسيير تسمح بتقديم قراءة كاملة و مفصلة لجدول حسابات النتائج، و ذلك باستخراج الهيكلة العامة للمردودية عن طريق:

* الھامش الإجمالي الناتج عن النشاط البنكي] الناتج الصافي البنكي[.
* الھامش الناتج عن مجموع النشاطات البنكية بعد الأخذ بعين الإعتبار التكاليف التشغيلية و قبل احتساب علاوة المخاطرة] النتيجة الإجمالية للإستغلال [.
* الھامش الناتج عن مجموع النشاطات البنكية بعد الأخذ بعين الإعتبار التكاليف التشغيلية، و علاوة المخاطرة] نتيجة الإستغلال[.
* الھامش الناتج عن مجموع النشاطات الجارية (بما فيھا التنازل عن الأصول الثابتة)، بعد احتساب التكاليف التشغيلية و علاوة المخاطرة ]النتيجة الجارية قبل الضريبة. [
* و أخيرا] النتيجة الصافية. [

 و في المقابل فإن طريقة الأرصدة الوسيطية لا تحمل طابع تحليلي، فھي لا تسمح بمعرفة دقيقة للعوامل (أثر الحجم، أثر السعر) المؤثرة على مختلف الأرصدة، ولا بتحديد مساهمة مختلف نشاطات البنك (نشاطات الوساطة المالية، نشاطات السوق و تقديم الخدمات) فيما يخص الخسائر و الأرباح.

**المطلب الثاني : طريقة المؤشرات لقياس و تحليل مردودية البنك حسب مركز الربح**

 يمكن أن تقسم أھم مؤشرات المردودية إلى مجموعتين ھما**[[14]](#footnote-14)**:"مؤشرات مردودية الاستغلال" و"مؤشرات المردودية الكلية"، كما يمكن وضع تقسيم آخر يسمى "مؤشرات الإستغلال والتسيير"، ومن خلال هذا المطلب سيتم كذلك توضيح المردودية الإقتصادية، و مردودية الموارد بالإعتماد على مجموعة من المؤشرات المختلفة.

1. **مؤشرات مردودية الاستغلال**

 ھناك مؤشران أساسيان ھما: المعامل الخام للاستغلال، والمعامل الصافي للاستغلال.

* 1. **المعامل الخام للاستغلال:**

 وھو عبارة عن النسبة بين نفقات الاستغلال (أعباء الاستغلال البنكية والتكاليف التشغيلية) وإيرادات الاستغلال (نواتج الاستغلال البنكي)، ھذا المعامل يشير إلى قدرة البنك على تغطية مجمل تكاليف الاستغلال بواسطة العوائد ذات نفس الطبيعة.

 **2.1 المعامل الصافي للاستغلال:**

 ھذا المعامل يحسب انطلاقا من المفھوم الأصلي للأرصدة الوسيطية للتسيير، وھو النسبة بين التكاليف التشغيلية والناتج الصافي البنكي، أو النسبة بين التكاليف التشغيلية والناتج الكلي للاستغلال.

تكاليف التشغيلية

الناتج الكلي للاستغلال

 م. ص. إ =

كما يشير ھذا المعامل إلى الثروة المنتجة (الناتج الصافي البنكي أو الناتج الكلي للاستغلال) بتسخير مجموع التكاليف التشغيلية.

النتيجة الإجمالية للاستغلال

 الناتج الصافي البنكي (أو الناتج الكلي لاستغلال)

 و المؤشر:

يشير إلى الثروة المنتجة المتاحة للبنك بعد دفع التكاليف التشغيلية لتكوين مؤونات لتغطية مخاطر الائتمان ومكافأة المساھمين، هذا المؤشر(المعامل الصافي للاستغلال) له دلالة كبيرة بالنسبة للمحلل المالي، فإذا كان مرتفع فإنه يشير إلى حالتين:

* المردودية الصافية تكون ضعيفة وذلك عندما تكون الظروف ملائمة أي محدودية مؤونة مخاطر الائتمان.
* المردودية الصافية تكون سالبة عندما تكون الشروط أو الظروف غير مستقرة لممارسة الأنشطة البنكية، أي عدم كفاية الھامش المتبقي بعد دفع التكاليف التشغيلية لتحقيق مردودية.

من جھة أخرى، فإن إرتفاع المعامل الصافي للاستغلال يمكن تفسيره من خلال :

* ضعف الناتج الصافي البنكي (أو الناتج الكلي للاستغلال) نتيجة لسوء تسيير الأموال الممنوحة بالاظافة إلى أثر السعر غير المحفز كمجانية بعض الخدمات أو ضيق ھامش الوساطة.
* أهمية مبلغ التكاليف التشغيلية بالنسبة لحجم العمليات المحققة، ھذا يعني أن العوامل البشرية والمادية لھا إنتاجية غير كافية بالمقارنة مع العمليات المنجزة.

بصفة عامة المعامل الصافي للاستغلال يعكس في نفس الوقت إنتاجية البنك وشروط تسعير منتجاته وخدماته.

1. **مؤشرات المردودية الكلية:**

 من أجل إيضاح تركيبة المردودية على مستوى الوكالة البنكية، مراقبي التسيير يستعملون طريقة المتابعة بالمؤشرات الكلية، ھذه الأخيرة ھي مقسمة إلى ثلاث مجموعات: مؤشرات المردودية، مؤشرات الإنتاجية و مؤشرات متابعة مخاطر البنك.

* 1. **مؤشرات المردودية:**

 ھناك عدة أشكال وذلك حسب الأولويات الإستراتيجية للمسييرين، والأكثر استعمالا ھي:

النتيجة الصافية

الناتج الصافي البنكي

* **مؤشر الربحية**: يمكن تمثيله بالنسبة :

 و تقيس القدرة النسبية للوكالة البنكية للحصول على ربح من مميزات نشاطھا الجاري بصفة عامة (مستوى النشاط، شروط التفاوض التجاري، مستوى الأعباء).

الناتج الصافي البنكي

أعباء الاستغلال + الاھتلاكات

* **مؤشر الإيرادات على الأعباء:** ويمكن تمثيله بالنسبة :

 وھو يترجم قيمة الأعباء مقارنة بالإيرادات، ومتابعة ھذا المؤشر يساعد على متابعة طلبات الوكالة الخاصة للترخيص بالنفقات لمختلف أعباء الاستغلال.

* **مؤشر الھامش الخام الكلي:** ويمكن تمثيله بالنسبة أدناه**:**

الناتج الصافي البنكي

القروض الممنوحة

الناتج الصافي البنكي

مجموع الميزانية

 أو

 و يبين ھذا المؤشر مستوى الھامش المأخوذ قبل طرح التكاليف التشغيلية والمؤونات، كما يعطي مفھوم عام حول المستوى العام لنشاط الوكالة.

* **مؤشر الھامش الصافي الكلي** : الذي يمثل بمايلي:

النتيجة الصافية

القروض الممنوحة

النتيجة الصافية

مجموع الميزانية

 أو

 وھو شبيه بالمؤشر السابق عدا أنه يتم طرح التكاليف التشغيلية والمؤونات من أجل إعطاء رؤية صافية لمستوى نشاط الوكالة.

* 1. **مؤشرات الإنتاجية:**

 ھذه المجموعة من المؤشرات تبين متابعة الشروط التي من خلالھا تم تحقيق الناتج الصافي البنكي، وھي تتضمن:

* **مؤشرات الأعباء على القروض الممنوحة:** ھذا المؤشر له دلالة عامة على مستوى الأعباء المستھلكة من طرف الوكالة البنكية من أجل الوصول إلى مستوى النشاط المتحصل عليه.
* **مؤشر إنتاجية** العمال : ويمثل بالنسبة الموالية:

الناتج الصافي البنكي مجموع العمال

يأتي ھذا المؤشر كمكمل للمؤشر السابق حيث يقيس معدل رقم الأعمال المحقق من طرف كل عامل أجير.

 وھناك أيضا المؤشر:

القروض الممنوحة مجموع العمال

وھذا المؤشر يدل على الأموال الممنوحة من كل عامل أجير.

* 1. **مؤشرات متابعة مخاطر القرض**

 القروض الممنوحة إلى زبائن ذوي احتمال كبير لعدم التسديد تؤثر على مردودية البنك، لذا يجب على الوكالة البنكية أن تتابع ھذه المخاطر، وذلك بواسطة المؤشرات الموالية:

الأموال الممنوحة المشكوك فيھا

المجموع الكلي للقروض الممنوحة

 ھذا المؤشر يقيس الجزء من الأموال(القروض) الممنوحة إلى الزبائن ذوي الصعوبات في التسديد بالنسبة لمجمل القروض المسيرة من طرف الوكالة.

 المؤشر الذي يدل على المؤونة المخصصة من قبل الوكالة البنكية طيلة فترة الحساب المعتبرة، والممثل بالنسبة أدناه:

المؤونات

مجمل القروض الممنوحة

المؤونات

القروض المتنازع عليھا

أو

1. **مؤشرات الإستغلال والتسيير:**

 تبنى مؤشرات الإستغلال و التسيير بناءا على حساب الاستغلال للوكالة و التحليلات الإقتصادية،

ويجب أن تتخذ في الوقت المناسب و في إطار وحدات قابلة للمقارنة .

* 1. **معامل الاستغلالCE:**

 يتمثل في مؤشر التكاليف التشغيلية نسبة للناتج الصافي البنكي، أي يبين نسبة الناتج الصافي البنكي اللازمة لتغطية التكاليف التشغيلية.

التكاليف التشغيلية

الناتج الصافي البنكي

لذلك يعتبر كوسيلة لإتخاذ القرار على المدى القصير والمتوسط فيما يتعلق بـ :

* النسبة المقبولة من التكاليف التشغيلية بالنسبة إلى مستوى محدد من الناتج الصافي البنكي.
* تحديد إستراتجية لنمو الناتج صافي البنكي.

الإنخفاض في قيمة هذا المؤشر تفسر إما بانحراف في قيمة التكاليف التشغيلية (أي عدم التحكم في التكاليف) أو عدم كفاية الأنشطة نسبة للوسائل المستعملة.

* 1. **الناتج الصافي البنكي نسبة للعمال:**

الناتج الصافي البنكي

عمال الوكالة

يمثل بالنسبة التالية :

 هذا المؤشر يبين "الإنتاجية المالية " و يسمح بالمقارنة بين الوكالات، ومتابعة تطورها عبر الزمن، كما يسمح بتسهيل توزيع العمال حسب نتيجة الأنشطة ويسمح بترقية الكفاءات.

* 1. **العمولات على الناتج الصافي البنكي :**

 يسمح هذا المؤشر بمعرفة نسبة العمولات الصافية في تكوين الناتج الصافي البنكي ويعتبر ذو أهمية كبيرة خاصة في تحديد :

* العمولات المكونة لأكبر نسبة من ناتج الصافي البنكي
* تطوير العمولات يعتبر كرافعة فعالة و أكثر سرعة للرفع من الناتج الصافي البنكي

**3.3 مؤشرات المردودية :**

مؤشرات المردودية تحسب من خلال المؤشرات التالية :

الناتج الصافي البنكيPNB

 (Produits) النواتج

Bénéficeالربح

(Produits) النواتج

النتيجة الصافية للإستغلالRBE

(Produits) النواتج

1. **المردودية الاقتصادية[[15]](#footnote-15):**

 تعتبر الأموال الاقتصادية مرجع هام لقياس أداء البنك المعدل بالمخاطرة، حيث يتعرض نشاط البنك لمجموعة من المخاطر المتوقعة، التي ينبغي للبنك تخصيص جزء من هامشه الخاص لمواجهتها، إلا أن المخاطر الفعلية التي يتعرض لها البنك يمكن أن تتعدى المخاطر المتوقعة لتصبح مخاطر إستثنائية، فالتفكير الاقتصادي يقتضي تخصيص جزء من رأس المال لتغطية هذه المخاطر الاستثنائية، وقياس مردودية رأس المال المستعمل لذلك.

 تدعى هذه الطريقة بالعائد على رأس المال المعدل بالخطر" RAROC" وتسمح بتحديد العائد حسب نوع العملية.

الهامش التجاري - منحة الخطر المتوسط

الأموال الخاصة الإقتصادية

 = RAROC

1. **مردودية الموارد:**

يتحمل البنك التجاري مقابل الحصول على الموارد نوعين من التكاليف:

* **تكلفة نقدية:** تتمثل في مبلغ نقدي أو الفائدة المباشرة التي يدفعها البنك لأصحاب الودائع مقابل تخليهم عن أموالهم.
* **تكلفة تسيير الموارد:** تتمثل في مجموع المصاريف التي يتحملها البنك للحصول على هذه الموارد كمصاريف الموظفين، الإشهار...الخ.

 وبعد تحديد تكلفة الموارد الموزعة على مختلف الاستخدامات، يقوم البنك بحساب الهامش على الاستخدامات المتمثل في الفرق بين الإيرادات الناتجة عن الاستخدامات وتكلفة الموارد(النقدية +التسيير)

 الهامش على **=** الإيرادات الناتجة ــــ تكلفة الموارد

 الإستخدامات عن الإستخدامات (النقدية+التسيير)

ومن خلال هذا الهامش يمكن للبنك حساب معدل مردودية الاستخدامات من خلال العلاقة :

الهامش على الإستخدامات

مجموع الإستخدامات

 وفي حال رغبة البنك المقارنة بين مجموعة من الاستخدامات، فهو مجبر على القيام بحساب معادلات المردودية لجميع أنواع الاستخدامات، ويصنفها حسب ربحيتها بغرض تنميتها وتطويرها مستقبلا، كما يمكن للبنك الجمع بين كل الاستخدامات ضمن صنف واحد، وبذلك يظهر لدينا الهامش الإجمالي للاستخدامات، والذي ينتج عنه المعدل العام للمردودية.

ويمكن تلخيص العلاقات السابقة في الجداول الآتية التي توضح كيفية حساب تكلفة الموارد المحصل عليها، الفائدة من استخداماتها، وكذا مردوديتها.

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| نوعالمورد | متوسط الموارد | متوسط الاستخدامات الإلزامية | متوسط الأموال المتاحة | التكلفة النقدية | تكلفة التسيير | التكلفة الكلية للموارد |
| **- ودائع السوق النقدية****- ودائع جارية****- ودائع التوفير****- أموال دائمة** | A1A2A3A4 | -B1B2B3 | C1C2C3C4 | D1D2D3D4 | E1E2E3E4 | F1F2F3F4 |
| المجموع | ΣAi | ΣBi | ΣCi | ΣDi | ΣEi | ΣFi |

 **الجدول (06): قياس تكلفة الموارد في البنك**

**المصدر:143: SYLVIE COUSSERGUES, 2eme édition, OP.CIT. P**

الأموال المتاحة = حجم الموارد – الاستخدامات الإلزامية

تكلفة الموارد = التكلفة النقدية + تكلفة التسيير

فإذا اعتمدنا مدخل مجمع الأموال تصبح لدينا تكلفة الكلية للموارد: $\frac{ΣFi}{ΣCi}$

**الجدول (07): قياس ناتج الاستخدامات في البنك**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الاستخدامات | متوسط الاستخدامات | النتائج النقدية | تكلفة التسيير | تكلفة الموارد المخصصة | الهامش على الاستخدامات |
| - **نقدية بالخزينة****- قروض مختلفة****- قيم منقولة** | G1G2G3 | -H1H2 | K1K2K3 | F1F2F3 | I1I2I3 |
| المجموع | ΣGi | ΣHi | ΣKi | ΣFi | ΣIi |

**المصدر:Idem p 144**

* معدل مردودية الاستخدامات =  $\frac{ΣIi}{ΣGi}$ ، معدل مردودية الاستخدام I = $\frac{Ii}{Gi}$
* الهامش على الاستخدامات = ΣIi
* المعدل العام للمردودية =$\frac{ΣIi}{ΣGi}$ =$ \frac{ΣIi }{ΣCi}$
* الهامش العام للوساطة = ΣIi

**الجدول (08): قياس مردودية موارد البنك**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| نــــــوعالمـــوارد | متوسط حجمالمــــوارد | تكلفةلمــوارد | إيراد الموارد من الاستخدامات | الهامش على المـوارد |
| **- ودائع السوق النقدي****- ودائع جارية****- ودائع التوفير****- أموال دائمة** | A1A2A3A4 | F1F2F3F4 | M1M2M3M4 | N1N2N3N4 |
| المجموع | ΣAi | ΣFi | ΣMi | ΣNi |

**المصدر: Idem p 145**

**الهامش على الموارد = إيرادات الموارد – تكلفة الموارد**

 وفي حال إستخدام البنك لطريقة مجمع الأموال يتم إحتساب مردودية الموارد من الإستخدامات وفق العلاقة الموالية:

 \* Ci Mi = $\frac{ΣHi-Σki}{ΣG}$

* معدل مردودية المورد i = $\frac{Ni}{Ai}$

 إذاً فتكلفة الأموال المحصل عليها داخل البنك تتوقف بالأساس على تكلفة الخليط المكون لهيكله المالي، إذ تتأثر التكلفة المتوسطة المرجحة بعوامل عامة، تؤثر على تكلفة كافة عناصر الخصوم )الظروف العامة في السوق، مستوى العرض النقدي، السياسة النقدية المتبعة في البلاد،...الخ(، وعوامل خاصة بكل عنصر من عناصر التمويل، ينبغي على البنك التركيز عليها، ودراسة تأثيرها على تكلفة هيكله المالي.

 لذا على البنك حتى يحافظ على توليفة منخفضة التكلفة، أنْ يسعى جاهداً إلى توجيه كافة قراراته وجهوده التسويقية، نحو الموارد المتاحة بأقل تكلفة، حتى يتسنى له الحفاظ على معدل أكثر تنافسية لاستخداماته.

 يتبين من هذا المطلب و المتمثل في أھم مؤشرات المردودية، أن إعداد ھذه المؤشرات يستلزم معرفة جيدة للأرصدة الوسيطية للتسيير التي تعالج التكاليف والإيرادات الناجمة عن نشاط الوكالة البنكية، كذلك يمكن استنتاج أن طريقة المؤشرات تسمح بمتابعة نشاط الوكالة البنكية بھدف اكتشاف نقاط قوة ونقاط ضعف تسييرھا.

**المطلب الثالث: التحكم في المردودية**

 التحليلات بالطرق السابقة تسمح بالتعرف على مكونات المردودية و محدداتھا، و لا تسمح بإعطاء تحليل للتحكم فيھا، فلھذا سيتم التطرق إلى أربعة محددات أساسية للتحكم في المردودية**[[16]](#footnote-16)**.

1. **أثر السعر:**

 أثر السعر يسمح بوضع علاقة بين نتيجة البنك و الفوائد المحصلة عن الزبائن، وكذا الفوائد الممنوحة لأصحاب الودائع المودعة، يخص أساسا الناتج الصافي البنكي و محدديه "معدل الفائدة" و" العمولات".

* **معدلات الفائدة:**

 إن إحلال القاعدة النقدية (معدل السوق النقدي) مكان قاعدة المعدل القاعدي البنكي من أجل تحديد تكلفة القروض، إضافة إلى تطور القروض ذات المعدل المتغير، الفوائد المدينة (الفوائد المفوترة على المقترضين) تؤثر كثيرا على تغيرات معدل الفائدة.

 و وجود الودائع لدى الطلب التي لا يقدم البنك لأصحابھا فوائد، وكذا حسابات الإدخار ذات الطابع الخاص(طويلة المدى)، فتأثرھا بتغيرات أسعار الفائدة يكون متأخر، ھذا ما يفسر وجود حساسية الفوائد الدائنة المدفوعة لأصحاب الودائع في حالة تغيرات أسعار الفائدة.

نتيجة لما سبق فإن الناتج الصافي البنكي و بما أنه ھامش الفائدة فھو حساس لتغيرات أسعار الفائدة، ففي حالة ارتفاع سعر الفائدة يؤدي لزيادة ھامش الفائدة و العكس صحيح.

* **العمولات**:

 بما أن العمولات مكون آخر للناتج الصافي البنكي و المحصل عليھا لقاء تقديم الخدمات لصالح الزبائن، فھي مستقلة عن تغيرات سعر الفائدة، لھذا كلما كان الناتج الصافي البنكي يحتوى على عمولات أكثر كان تأثره بتغير سعر الفائدة أقل (خاصة في حالة الإنخفاض).

فالعمولات المحصلة لا تسمح بالإنخفاض الكبير في الناتج البنكي الصافي، وھذا ما ھو مطبق من طرف البنوك الكبرى، فاستقطاب الزبائن يكون بوضع توفيقة بين ھامش الفائدة و كذا العمولات للناتج الصافي البنكي.

1. **أثر الجاري:**

فھذا الأثر يعالج كتوفيقة بين الظاھرتين التاليتين :

* **أثر الحجم:**

 حجم نشاط البنك يؤثر على الناتج الصافي البنكي، فأثر الحجم يظھر في نمو موارد و توظيفات البنك، يطبق أثر الحجم على الناتج الصافي البنكي و ذلك باستعمال علاقة العائد أو التكلفة بالمبلغ المتوسط لھذه الأموال، كما يمكن حساب:

* ھامش كل عملية مع الزبائن، السوق أو الوساطة المالية، فمثلا ھامش العمليات مع الزبائن يساوي الفرق بين العائد المتوسط للقروض و التكلفة المتوسطة للودائع.
* الھامش الإجمالي المحتسب على مجموع الإستخدامات والموارد المقيمة بأثر السعر.
* **أثر الهيكلة:**

 تؤثر ھيكلة ميزانية البنك على الناتج الصافي البنكي فھذا الأثر يلعب دور محدد لاختيار طريقة حساب الھامش الإجمالي فيمكن إظهار أن:

* تغير هيكلة الأصول (مثلا الميل إلى تقليل القروض القصيرة الأجل الأكثر ربحية) أو هيكلة الخصوم (بتقليل الودائع الجارية أو لدى الطلب في مقابل زيادة الودائع التي يدفع البنك فوائد لأصحابھا) فھذا يقلل من الناتج الصافي البنكي.
* من أجل هيكلة ميزانية بنك معطاة فإن البنك يقدم حساسية الناتج البنكي الصافي لتغير سعر الفائدة، ففيما يخص الأصول نقوم بالتفرقة بين التوظيفات ذات العائد الثابت وذات العائد المتغير و بالنسبة للخصوم بين الموارد المجانية و الموارد ذات الفوائد، فهكذا يتم الحصول على العلاقة بين هيكلة الميزانية، تغير سعر الفائدة و تغير الناتج الصافي البنكي.
1. **أثر المقص:**

 إن أثر السعر و أثر الجاري يشرحان مبلغ الناتج الصافي البنكي المحقق خلال نشاط معين، أما أثر المقص فيتعلق بالنتيجة الإجمالية للإستغلال، حيث تحتسب التكاليف التشغيلية من الناتج الصافي البنكي للحصول على النتيجة الإجمالية للإستغلال، حيث أن التكاليف التشغيلية تمتص نسبة من الناتج الصافي البنكي، و منه فإن أيّ زيادة لهذه التكاليف و بنسبة أكبر من زيادة الناتج الصافي البنكي تؤدي لزيادة النتيجة الإجمالية للإستغلال بمعدل أقل من معدل نموالناتج الصافي البنكي.

مما سبق فإن التحكم في التكاليف التشغيلية ھو عامل أساسي للتحكم في مردودية البنك، فأي انحراف في تسيير هذه التكاليف سيشكل عائقا لتحقيق مردودية مقنعة.

1. **أثر المخاطرة:**

يظھر أثر المخاطرة في تقييم المخاطرة ( زائد/ناقص القيمة و كذا المؤونات).

* زائد أو ناقص قيمة:

 فھو يخص الأرباح أو الخسائر المحققة في مختلف العمليات المالية إما عند الترصيد أو عند إعادة التقييم الدورية، ففي حالة ربط علاقة بين معدل الفائدة و قيمة الأوراق المالية فإن انخفاض معدل الفائدة سيسبب زائد قيمة لھذه الأوراق، و ارتفاعه يخفض القيمة السوقية (ناقص قيمة).

* مختلف المؤونات:

 ھي مجمل المؤونات المعروفة في المحاسبة العامة و كذلك المؤونات الخاصة بمخاطر البلد، ويمكن اختصار ھذه المؤونات في:

* مؤونات تدني القيم المالية: وتخص ھذه المؤونات بعض أصول البنك كالحقوق(القروض الممنوحة للزبائن) و الأوراق المالية (محفظة السندات).
* مؤونات المخاطر و التكاليف: و تخص ديون الأحداث الإستثنائية أو المتوقعة الحدوث.
* مؤونات مخاطر البلد: تشكل من أجل تغطية مخاطر عدم تحصيل الحقوق اتجاه المقيمين بالبلد.

**المبحث الثالث: محددات المردودية البنكية**

 من خلال هذا المبحث سيتم دراسة تأثير توليفة من المتغيرات الداخلية و الخارجية على المردودية البنكية، وهذا بالإعتماد على نموذج [BOURKE1989] من خلال دراسة لمقاله المنشور في "جريدة البنوك و المالية رقم 13 سنة 1989 بايرلندا" تحت عنوان " محددات مردودية البنوك في أوروبا، أمريكا الشمالية و أستراليا " .

**المطلب الأول: دراسة نموذج "Philip Bourke "**

سيتم من خلال هذا المطلب عرض أسباب إختيار هذا النموذج ، والبيانات المستخدمة

1. **أسباب إختيار النموذج**

 السبب في إختيار هذا النموذج [BOURKE1989] يكمن في اعتبار هذا المقال حوصلة وتكملة للدراسات التطبيقية السابقة التي انتقدت لإعتمادها على بيانات محدودة متاحة في ظروف محلية (عادة الأميركية)، وقد لا تمكن من إجراء دراسة مبنية على مقارنات بين بنوك لدول مختلفة كالإختلافات الكبيرة في الممارسات المحاسبية، الشكل القانوني بين البنوك في مختلف أنحاء العالم، الاهتمام المتزايد دوليا في مجال الآثار زيادة المنافسة ورفع القيود على النظم البنكية و الأسواق المالية، ومن الأمثلة على ذلك المحددات الداخلية التي اقترحت في الدراسات السابقة هي: رأس المال، نسب السيولة، القروض، نسبة الودائع، نفقات خسائر القروض، وبعض النفقات العامة.[Short (1979) ]; [ Bell and Murphy(1969) ] [ Kwast and Rose 1982)]

وعوامل خارجية عن البنك، وقد اقترحت عدة عوامل تؤثر على مردودية البنك :

* كالجانب التشريعي (التنظيم ) [Jordan (1972); Edwards (1977); Tucillo (1973)],
* حجم البنك و وفرات الحجم ['Benston, Hanweck and Humphrey (1982);Short (1979) ]
* المنافسة [Phillips (1964); Tschoegl (!982)]
* التركيز [Rhoades (1977); Schuster (1984)]
* نمو السوق، معدلات الفائدة، ملكية الدولة [Short (1979)]

كما يعتبر هذا النموذج كمرجع لدراسات حديثة متعلقة بتحديد العوامل المحددة لمردودية البنوك :

* محددات مردودية البنوك الأوروبية ] **(2001)** Koffi Jean-Marie, **YAO** [
* مردودية البنوك و محدداتها ](2008 ) Brahim Mansouri et Said Afroukh [
1. **بيانات النموذج (تقديم العينة) :**

تستعرض هذه الدراسة أداء البنوك في اثنتي عشرة (12) دولة من أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا، بغرض تحديد و اختبار المتغيرات الداخلية والخارجية التي تعتبر كمحددات لمردودية هذه البنوك، وتستند على البيانات المالية لـ (90) بنك في كل سنة خلال عشر سنوات 1972-1981 في كل من ( استراليا ، كاليفورنيا، ماساتشوستس، نيويورك ،كندا ،ايرلندا ،انكلترا ، بلجيكا ،هولندا ،الدنمارك ،النرويج واسبانيا)، وشملت البنوك المتواجدة ضمن تصنيف أكبر 500 بنك في العالم مرتبة حسب إجمالي الأصول في جوان1980، ولإزالة الاختلافات في الممارسات المحاسبية المحلية تم الإعتماد على مؤشرات مختلفة.

**المطلب الثاني: عرض نموذج "Philip Bourke "**

أجريت عدة دراسات تجريبية لدراسة العلاقة بين المردودية وبعض العوامل الداخلية و الخارجية للنظام البنكي، وكل دراسة وجدت عدة محددات تؤثر على مردودية البنوك، من بين هذه المحددات يوجد الحجم، إقتصاديات السلم، المخاطر البنكية والمنافسة، ولقد تم الإعتماد في هذه الدراسات على النموذج الخطي المتعدد وهذا وفقا لدراسة [Short (1979)] التي أثبتت بأنه النموذج المناسب مقارنة بمختلف النماذج الأخرى.

1. **تقديم نموذج الانحدار الخطي المتعدد والفرضيات المتعلقة به**

لكل النماذج الإحصائية صياغة رياضية تكتب بها وفرضيات تبنى على أساسها

**1.1 نموذج الانحدار الخطي المتعدد:**

 يصاغ نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:([[17]](#footnote-17))



 حيث:

 تمثل المشاهدة رقم iعن المتغير التابع.

 تمثل المشاهدة رقم i للمتغير المستقل  ، حيث j=1,2,…,k.

 تمثل القيمة i للخطأ العشوائي.

 معامل المتغير المستقل رقم.

 يصاغ نموذج الانحدار الخطي المتعدد تحت الفرضيات الموالية:

* القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي تساوي الصفر، .
* تباين الخطأ العشوائي ثابت، .
* قيم الخطأ العشوائي مستقلة عن بعضها البعض، .
* استقلال الخطأ العشوائي عن جميع قيم المتغيرات المستقلة، .

لا يوجد ارتباط خطي تام بين المتغيرات المستقلة، بمعنى أن أي من المتغيرات ليست توليفة خطية من المتغيرات الأخرى.

* 1. **اختبار النموذج:**
* اختبار فيشر Fisher (اختصارا F):

يتم إختيار قبول النموذج أو رفضه تحت الفرضيتين المواليتين:



 فإذا كان مستوى دلالة اختبار F أقل من 5% فإن الفرضية  مرفوضة، وهذا ما يعني قبول النموذج.

* اختبار ستيودينت Student (اختصارا t):

 ويتم استعماله لقبول أو رفض كل متغيرة على حدا، تحت الفرضيتين المواليتين:



فإذا كانت مستوى دلالة اختبار t أقل من 5% فإنه يتم قبول المتغيرة المستقلة  لتفسير المتغيرة التابعة.

* 1. **المشاكل المتعلقة بالانحدار الخطي:**

 تعتمد طريقة المربعات الصغرى لتحديد النموذج على عدة فرضيات، نادرا ما تتحقق هذه الفرضيات في الواقع، إما بسبب العلاقة الدالية التي تجمع بين متغيرات النموذج أو نتيجة لوجود صعوبات كبيرة تنشأ من مجموعة معينة من القيم المشاهدة للمتغيرات، وتتجه الآن معظم الأعمال الحديثة في مجال الاقتصاد القياسي نحو تطوير طرق تقدير معدلة تعالج مثل هذه المشاكل[[18]](#footnote-18).

* + تعدد العلاقات الخطية:

 تنشأ مشكلة تعدد العلاقات الخطية Multicollinearité عندما تكون متغيرة على الأقل من المتغيرات المستقلة عبارة عن توليفة خطية من المتغيرات الأخرى، وينتج عن ذلك وجود عدد قليل جدا من المتغيرات المستقلة[[19]](#footnote-19)، فإذا كانت درجة الارتباط ضعيفة فمن الممكن قبول هذا الارتباط، وتتم معالجة الحالات التي تكون فيها درجة الارتباط الخطي عالية إما بزيادة عدد المشاهدات(حجم العينة الإحصائية)، زيادة متغيرات مستقلة وحذف أخرى، أو تغيير معادلة الانحدار المقترحة واستبدالها بأخرى أكثر تمثيلا.

* + الارتباط الذاتي:

 تتمثل مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrélation للأخطاء العشوائية في أن قيم الأخطاء العشوائية غير مستقلة مع بعضها، أي ،([[20]](#footnote-20)) حيث أنه من بين فرضيات طريقة المربعات الصغرى استقلالية الأخطاء العشوائية عن بعضها، وإذا رفضت هذه الفرضية، فهذا يدل على أن الأخطاء العشوائية تنشأ عن طريق آلية معينة، وبالتالي فإن مقدرات طريقة المربعات الصغرى ليست هي أفضل المقدرات.

 توجد عدة طرق لاكتشاف الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية، منها الطرق البيانية والطرق الإحصائية، من بين الطرق الإحصائية اختبار داربين واتسون Durbin-Watson واختبار التتابع Séquence.

* + اختلاف التباين:

 من بين فرضيات طريقة المربعات الصغرى هي ثبات التباين Homoscédasticité للأخطاء العشوائية ، ولكن قد يختلف تباين الأخطاء العشوائية.

 يؤدي اختلاف التباين للأخطاء العشوائية إلى جعل مقدرات طريقة المربعات الصغرى متحيزة وغير متسقة، ولا تعطي أفضل المقدرات، كما أن اختبار الفرضيات المتعلقة بالنموذج (اختبار فيشر) واختبار الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات (اختبار ستيودينت) لا تعطي نتائج دقيقة أو تعطي نتائج غير صحيحة في بعض الأحيان.([[21]](#footnote-21))

 توجد عدة اختبارات لاكتشاف اختلاف تباين الأخطاء العشوائية، من بينها اختبار بروش باقان Preush-Pagan، اختبار قليسجر Glesjer، اختبار قولد فالد كاندت Goldfeld-Quandt واختبار وايت White.

 يتم إجراء اختبار وايت (Halbert White -1980-) وفقا للمراحل الموالية:([[22]](#footnote-22))

* إيجاد معادلة الانحدار الخطي مع افتراض تجانس تباين الأخطاء العشوائية، فرضا أنه توجد ثلاث متغيرات مفسرة للنموذج، يصاغ نموذج الانحدار الخطي كما يلي:



* بعد إيجاد معادلة الانحدار الخطي يتم حساب الأخطاء العشوائية كما يلي:



* حيث  تمثل المشاهدات الفعلية و تمثل المشاهدات المقدرة عن طريق معادلة الانحدار الخطي.
* تقدير النموذج الموالي:

اختبار الفرضيين البديلتين المواليتين:



 لاختبار الفرضيتين، يتم باستعمال إحصائية فيشرF، فإذا تم قبول الفرضية ، فهذا يعني بأن الأخطاء العشوائية متجانسة Homoscédasticité، أما إذا تم قبول الفرضية البديلة ، فهذا يعني أن الأخطاء العشوائية غير متجانسة Hétéroscedasticié.

* + التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

إذا تحققت فرضية إتباع الأخطاء العشوائية التوزيع الطبيعي Normalité des erreurs فإنه يعطي نموذجا ملائما ويسهل اختباره نظريا.)[[23]](#footnote-23)( لذا، فإن التأكد من التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية يعتبر أمرا بالغا في الأهمية، لأن اختبارات فيشر وستيودينت تتم في التوزيع الطبيعي.

 توجد عدة اختبارات للكشف إن كانت الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي، من بينها اختبار شابيرو ويلك Shapiro-Wilk، اختبار ليليفورس Lilliefors، اختبار أقوستينو Agostino واختبار جارك بيرا Jarque-Bera.

1. **تقديم نموذج [Bourke 1989]:**



***yi* = *f )BC ijt M jt (***

***BC ijt*:**مصفوفة المتغيرات المرتبطة بالبنك) ***i*** (في البلد ***j*** ) (في الزمن ) ***.( t***

***M jt:*** مصفوفة المتغيرات المرتبطة بالبلد ***j*** ) ( في الزمن ) ***.( t***

ووفقا للإختبارات الإحصائية تم التحقق من فرضيات الإنحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى

* ثبات التباين" Homoscédasticité" للأخطاء العشوائية متجانسة لمختلف دول العينة



* إستقلالية الأخطاء العشوائية حسب الزمان و المكان (الدول): 
	1. **تحديد متغيرات الدراسة:**

 يجب تحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

 **1.1.2 المتغيرات التابعة** lesvariables expliquées:

تم تصنيفها في ثلاث مجموعات :

* العائد على الأموال الخاصة (ROE) :

 يتمثل في مؤشر الربح قبل و بعد الضريبة نسبة إلى إجمالي رأس المالCapital و الإحتياطات Réserves

ليكن :

 BVI : الربح قبل الضريبة BPI : الربح بعد الضريبة

PCR = $\frac{BPI}{CAPITAL+RESERVE}$ VCR= $\frac{BVI}{CAPITAL+RESERVES}$

* العائد على الأصولROA) (:

يتمثل في مؤشر الربح قبل الضريبة نسبة إلى مجموع الأصول Total Actif

ROA = $\frac{BVI}{TOTAL ACTIF}$

* عائد القيمة المضافة نسبة لمجموع الأصول VRA:

مؤشر يتضمن تكاليف الأجور Frais de Personnelو مؤونات الخسائر على القروض P.P sur les Prés مضاف إليها الربح قبل الضريبة نسبة لمجموع الأصول.

$\frac{BVI+FRAIS DE PERSONNEL+P.P SUR PRES}{TOTAL ACTIF}$ VRP =

* + 1. **المتغيرات المستقلة** Les variables explicatives :

 يمكن تجميعها في متغيرات داخلية و أخرى خارجية متمثلة في بعض خصائص البنوك و محيطها المالي بغرض دراسة تأثيرها على مردوديتها.

* المتغيرات الداخلية:
* مصاريف العمال Frais de Personnel (FPA):

تمثل بمؤشر مصاريف العمال نسبة لمجموع الأصول $\frac{FRAIS DE PERONNEL}{TOTAL ACTIF}$ FPA =

* مؤشر السيولة (CMA) :

 مؤشر يتضمن الصندوق la caisse ، الودائع البنكية Dépôts Bancaires مضافا إليها القيم المنقولة Valeurs mobiliers نسبة لمجموع الأصول.

CMA= $\frac{CAISSE+DEPOTS BANCAIRES+VALEURES MOBILIERS}{TOTAL ACTIF}$

* المتغيرات الخارجية:
* مؤشر التركيز RCO:

 يتمثل في مجموع أصول أكبر عشرة بنوك في كل دولة سنويا نسبة لمجموع الأصول الكلية للبنوك.

* ملكية الدولة GOU:

 من خلال المتغيرة ثنائية القيمة و التي تعطى كما يلي:

 البنك ملكية لدولة

 العكس

* معدلات الفائدة INT:

 تمثل تغيرات معدلات الفائدة طويلة الأجل نسبة لسندات طويلة الأجل سنويا و لكل دولة.

* هيكلة السوق:

 تسمح بقياس نمو التسيير البنكي وهذا بالإعتماد على نمو الطلب على النقود MON سنويا في كل دولة كمتغيرة مستقلة .

* التضخم:

 يستخدم معدل نمو الأسعار CIP في كل دولة كمتغيرة مستقلة.

* الناتج المحلي الخام:

 يستخدم الناتج المحلي الخام PIB كمتغيرة مستقلة

**المطلب الثالث: عرض نتائج نموذج "Philip Bourke"**

 نتائج تحليل نموذج **Bourke،** تسمح بتحديد و توضيح تأثير توفيقة من المحددات الداخلية و الخارجية على مردودية مجموعة من البنوك في دول مختلفة، وتقييم أثر هذه المحددات على أنشطة البنوك بناءا على نتائج الاختبارات الإحصائية، و من ثم استنتاج مايلي:

العلاقة الإيجابية بين مصاريف العمال و مردودية البنوك، تم تفسيرها من ناحية الإهتمام بالعامل خاصة من حيث الأجر،إذ يعتبر كحافز و تشجيع له يدفعه لبذل مجهود إضافي يؤدي لإرتفاع إنتاجية العامل، وبالتالي زيادة مردودية البنك.

كما تتأثر مردودية البنك بـرأس المال و الحجم بحيث يعتبران من بين المحددات الداخلية التي تمكن من تنويع الخدمات المقدمة أو ما يسمى بالبنوك الشاملة، أي قدرة البنك على تقديم أفضل الخدمات تلبية ومواجهة لطلبات الزبائن المتعددة و المتطورة باستمرار بغرض كسب وفائهم.

معدل الفائدة الإسمي طويل الأجل على السندات له أثر إيجابي على الهامش البنكي المحصل و بالتالي تحسين مردودية البنك.

طلب على النقود و الناتج المحلي الخام للفرد يمثل الهيكلة و المحيط الذي تنشط فيه البنوك له أثر إيجابي على فعاليتها و بالتالي على مردوديتها.

مساهمة الدولة في ملكية البنوك لها أثر سلبي على مردوديتها وهذا ما قد يفسر الاتجاه نحو خوصصة البنوك في السنوات الأخيرة. ونفس العلاقة بالنسبة للسيولة التي يمتلكها البنك باعتبارها مصدر للتكاليف وبتالي تدنية لمردوديتها.

**خاتمة الفصل الثاني:**

 بصفة عامة يمكن القول أن تحليل وقياس مردودية وكالات بنكية يعتمد على طريقة الأرصدة الوسيطية للتسيير، وطريقة المؤشرات والنسب. فأما الطريقة الأولى فتعتمد في التحليل والقياس على الناتج الصافي البنكي، النتيجة الإجمالية للاستغلال، نتيجة الاستغلال والنتيجة الصافية. ولكن لم تسمح بتحديد العوامل المؤثرة في كل رصيد، أما طريقة النسب و المؤشرات كانت مساعد آخر للقياس و التحليل باعتبارھا تكشف نقاط القوة و الضعف للوكالات البنكية.

 كما تم التطرق إلى التحكم في مردودية الوكالات عبر دراسة كل من أثر السعر و أثر الجاري اللذان يشرحان الناتج الصافي البنكي، مكوناته، محدداته و العوامل المتحكمة فيه، و أثر المقص و المخاطرة يبينان العوامل المؤثرة على النتيجة الإجمالية للإستغلال، مما يسمح لنا بإعطاء تحليل للتحكم في المردودية، ما تم البحث فيه سابقا في ھذا الموضوع كان في نطاق نظري، مما يتطلب تغذيته بإجراء دراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال دراسة و تحليل مردودية وكالاته، من خلال الفصل الموالي.

1. - JEAN-MICHEL ERRERA, CHRISTIAN JEMINEZ, Pilotage bancaire et contrôle interne, ESKA, Paris 1999, P : 26- 27. [↑](#footnote-ref-1)
2. MICHEL ROUACH, GERARD NAULLEAU, OP.CIT. P:95 - 97 [↑](#footnote-ref-2)
3. - BESSIS .J, Op.Cit, P.452 [↑](#footnote-ref-3)
4. - BESSIS. J, Op .Cit, P.445 [↑](#footnote-ref-4)
5. -Idem, P.446 [↑](#footnote-ref-5)
6. - MICHEL ROUACH, Op .Cit, P.113 [↑](#footnote-ref-6)
7. - MICHEL ROUACH, GERARD NAULLEAU, OP.CIT. P:116. [↑](#footnote-ref-7)
8. - SYLVIE COUSSERGUES, 2eme édition, OP.CIT. P : 134 -135. [↑](#footnote-ref-8)
9. - Idem.. P : 135. [↑](#footnote-ref-9)
10. - SYLVIE COUSSERGUES, Gestion de la banque , édition DUNOD, Paris 1992. P : 155- 156. [↑](#footnote-ref-10)
11. JEAN.ERRERA & JIMENEZ, le pilotage bancaire et contrôle interne page 26. [↑](#footnote-ref-11)
12. - M. ROUACH & G. NAULLEAU, OP.CIT. P 39 [↑](#footnote-ref-12)
13. HENRY CALVET, Méthodologie de de l’analyse financière des établissements de crédit, 2e édition, édition Economica, Paris 2002. P P 226-231. [↑](#footnote-ref-13)
14. HENRY CALVET,OP.CIT. P 232. [↑](#footnote-ref-14)
15. DARMON JACQUES, Stratégies Bancaires et Gestion de Bilan, Economica, Paris, 1996, P. 207 [↑](#footnote-ref-15)
16. SYLVIE COUSSERGUES, 2eme édition, OP.CIT. P : 93- 97. [↑](#footnote-ref-16)
17. - هاري كلجيان ووالاس أونس ترجمة المرسي السيد حجازي وعبد القادر محمد عطية، مقدمة في الاقتصاد القياسي –المبادئ والتطبيقات-، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2001، ص: 202. [↑](#footnote-ref-17)
18. هاري كلجيان ووالاس أونس ترجمة المرسي السيد حجازي عبد القادر محمد عطية، مرجع سابق، 2001، ص: 301 [↑](#footnote-ref-18)
19. - نفس المرجع، ص: 302. [↑](#footnote-ref-19)
20. - هاري كلجيان ووالاس أونس ترجمة المرسي السيد حجازي عبد القادر محمد عطية، مرجع سابق، 2001، ص: 310. [↑](#footnote-ref-20)
21. - Xin Yan and Xiao Gang Su, Linear Regression Analysis Theory and Computing, World Scientific Publishing Co Pte Ltd, Singapore,2009, p :198. [↑](#footnote-ref-21)
22. - Idem, pp: 201-202. [↑](#footnote-ref-22)
23. - Frederic Lord, “An Empirical Study of the Normality and Independence of Errors of Measurement in Test Scores”, Psychometrika, Vol.25, No.1, 1960, p: 91. [↑](#footnote-ref-23)